ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ
Kingdom of Morocco
Ministry of Communication

المملكة المغربية
وزارة الاتصال
Royaume du Maroc
Ministère de la Communication

www.mincom.gov.ma

قطاع الاتصال
استراتيجية 2012-2016

www.mincom.gov.ma

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵜⵉⵏⵎⵓⵔⵉⴹⵉⵏ
Kingdom of Morocco
Ministry of Communication

المملكة المغربية
وزارة الاتصال
Royaume du Maroc
Ministère de la Communication

قطاع الاتصال
استراتيجية 2012-2016

www.mincom.gov.ma

الفهرس

الرؤية والتجهات الإستراتيجية 7

مجال الصحافة المكتوبة 11

مجال السمعي البصري 15

مجال السينما 19

مجال حقوق المؤلف والملكية الفكرية 23

مجال صحافة الوكالة 27

مجال التواصل المؤسساتي والتعاون الدولي 31

مجال التكوين والتكوين المستمر 35

مجال الإشهار 39

مجال الإدارة والحكامة 43

خاتمة 47

الرؤية والتوجهات الإستراتيجية

الرؤية، الرهانات والآليات

تندرج إستراتيجية وزارة الاتصال خلال الفترة الممتدة بين 2012-2016 في قطاع الإعلام والصحافة والاتصال في إطار الانخراط التام ضمن الإرادة السياسية الجماعية لتنزيل ديمقراطي وتشاركي لدستور 2011، بما يؤسس إلى إعلام وطني مهني ومسؤول وتنافسي، قائم على معايير الجودة والتعددية وتكافؤ الفرص والاستقلالية التحريرية و الحكامة والمبادرة الخلاقة، وملتزم بأخلاقيات المهنة كما هو متعارف عليها عالميا.

لقد قدم دستور 2011 إطارا متقدما للنهوض بحرية الإعلام والصحافة ببلادنا، وذلك من خلال المبادئ والالتزامات الواردة في ديباجته والمتعلقة بحقوق الإنسان بصفة عامة، وبعدد من فصوله لاسيما الفصول 25 و27و28و165. وذلك بما يعزز من ضمانات ممارسة مهنة الصحافة وضمان الحق في المعلومة، ويكرس إعلاما وطنيا يساهم في النهوض بمقومات الهوية الوطنية المغربية ومكوناتها، والمساهمة في تعميق ثقافة الحقوق والحريات وترسيخ ممارستها وفق ما نص عليه الدستور، ويدمج مؤسسات الإعلام العمومي في منظومة الحكامة الجيدة ومبادئها القائمة على ربط المسؤولية بالمحاسبة، وتكريس الشفافية، وسيادة القانون، وتثمين الموارد البشرية الوطنية، وترشيد استثمار الموارد المالية.

كما تعتبر الحكومة أن النهوض بحرية الصحافة يمثل أولوية في برنامج عملها، من خلال عدد من الالتزامات التي رسمتها في برنامجها الحكومي 2012-2016 وتتجلى أساسا في:

أولا: تطوير قانون الصحافة والنشر على أساس من الحرية والمسؤولية، وجمع النصوص المتعلقة بالصحافة والنشر في إطار قانون واحد بما يضمن حرية الرأي والتعبير والحق في الولوج إلى المعلومة وممارسة هذه الحرية في نطاق الالتزام بالمسؤولية والاحترام اللازم للقانون ومقتضيات الدستور الجديد؛

ثانيا: إحداث آليات للتنظيم الذاتي للمهنة وعلى رأسها المجلس الوطني للصحافة بمثابة سلطة مرجعية مستقلة تضطلع بتنظيم المهنة والمساهمة في النهوض بها واحترام أخلاقياتها؛

ثالثا: الاستمرار في تحديث المقاولة الصحفية من خلال تطوير نظام الدعم للصحافة المكتوبة وفق عقد برنامج متقدم وتوسيع انتشارها؛

رابعا: تطوير صحافة وكالة المغرب العربي للأنباء والرفع من أدائها وتنويع منتوجها وتحسين حكامتها ودعم حضورها وطنيا ودوليا؛

خامسا: العمل على النهوض بالأوضاع المهنية والاجتماعية للصحفيين والعاملين في هذا القطاع؛

سادسا: الرفع من أداء الشركات العمومية للإعلام السمعي البصري عبر مراجعة دفاتر تحملاتها وعقود برامجها وتنويع العرض العمومي ببرامج وقنوات جديدة وتشجيع الإنتاج الدرامي الوطني والعمل على تصديره دوليا من خلال مقاربة جديدة تنسجم مع الدستور الجديد؛

سابعا: عصرنة وتطوير قطاع الإشهار بشكل يجعله يواكب المستجدات والتطورات ويتبوأ مكانته في الاقتصاد الوطني، واعتماد قانون يضمن قواعد الالتزام بالقيم الوطنية والشفافية والتنافسية وتكافؤ الفرص؛

ثامنا: اعتماد مقاربة جديدة قوامها الحكامة الجيدة والتشارك الفعلي مع مختلف المتدخلين في القطاع، وتعميم التعاقد مع المؤسسات الفاعلة في القطاع.

وينتظم العنوان الجامع لرؤية وزارة الاتصال خلال الفترة الممتدة 2012 و 2016 في إطار السعي إلى تحقيق:

إعلام حر ومسؤول ومبدع وتنافسي ومهني ومنتج

من خلال مقاربة تشاركية

تعتمد الحكامة المندمجة

وتثمن الموارد البشرية

تنطلق هذه الاستراتيجية إذن من خلال رؤية واضحة ودقيقة ومحددة الإهداف والآليات، حيث تضع في صدارة اهتمامها بلورة أسس إعلام يعكس التعددية السياسية والثقافية ويخدم الهوية الوطنية وينخرط في التنمية المجتمعية ويواكب التحول السياسي ويعمل على إرساء مبادئ التعدد والتنوع بين مختلف مكونات المجتمع المغربي وروافده مع التركيز على سياسة الانفتاح والتسامح والتفاعل الإيجابي مع مختلف الثقافات والحضارات الإنسانية.

وتروم هذه الرؤية تحقيق خمس رهانات أساسية، وهي كما يلي :

وذلك من خلال اعتماد خمس آليات أساسية، وهي :

التوجهات الاستراتيجية للمجالات الأساسية

رسمت وزارة الاتصال ضمن هذه الرؤية الاستراتيجية تسعة أهداف كبرى تغطي تسع مجالات أساسية تشكل محور الاشتغال وهي :

المجال	الهدف الاستراتيجي
الصحافة المكتوبة	تطوير قطاع الصحافة الورقية والإلكترونية، وصيانة استقلاليته وتعدديته، ودعم مقاولاته وتحديث منظومته القانونية وفق مبادئ الحرية والمسؤولية، والنهوض بأوضاع موارده البشرية.
السمعي البصري	الرفع من جودة وحكامة قطاع الاتصال السمعي البصري، وتعزيز تنافسيته ومهنيته وتثمين استقلاليته وتأهيله لكسب رهان التحرير وإنجاح الانتقال الرقمي.
السينما	الارتقاء بالصناعة السينمائية وتنمية الإنتاج الوطني كما وكيفا وتوسيع ترويجه الداخلي وإشعاعه الخارجي مع تنظيم القطاع وعقلنة تدبيره .
حقوق المؤلف والملكية الفكرية	تنمية حقوق المؤلفين والحقوق المجاورة ومحاربة القرصنة وتطوير مؤسسات حماية حقوق المؤلف .
صحافة الوكالة	تحديث الإطار القانوني والمؤسساتي لوكالة المغرب العربي للأنباء والرفع من أدائها وتنافسيتها وتنويع خدماتها وإنتاجها وتوسيع انتشارها والخارجي .
التواصل المؤسساتي والتعاون الدولي	تقوية إشعاع المغرب بالخارج وتعزيز آليات التواصل والعلاقات العامة والتعاون والشراكة .
التكوين	تنويع وتأهيل مؤسسات التكوين والتكوين المستمر في القطاع.
الإشهار	عصرنة وتطوير قطاع الإشهار وتعزيز تنافسيته وشفافيته وتنمية النموذج الاقتصادي .
الإدارة والحكامة	تحديث الإدارة ورفع مردودية ونجاعة الخدمات وتفعيل دور المديريات الجهوية، وإرساء آليات الحكامة في التدبير والتتبع لكافة المؤسسات والشراكات والاتفاقيات .

مجال الصحافة المكتوبة

الهدف الاستراتيجي

- تطوير قطاع الصحافة الورقية والإلكترونية،
- صيانة استقلاليته وتعدديته
- دعم مقاولاته
- تحديث منظومته القانونية وفق مبادئ الحرية والمسؤولية،
- النهوض بأوضاع موارده البشرية.

تقديم

يمثل تمتيع المغرب بمدونة عصرية وحديثة للصحافة والنشر أولوية كبرى ضمن استراتيجية وزارة الاتصال 2012-2016، حيث سيساهم إخراج هذه المدونة إلى حيز الوجود في توفير بيئة قانونية وتنظيمية تدعم حرية الصحافة وتساهم في تأهيل قطاع الإعلام ببلادنا. وستضم المدونة المؤطرة لهذا القطاع، مشروع قانون الصحافة والنشر، ومشروع قانون المجلس الوطني للصحافة، ومشروع قانون الصحافي المهني، كما ستعالج في مضامينها مقتضيات تخص الصحافة الإلكترونية والمهن المرتبطة بالقطاع لاسيما التوزيع والطباعة والإشهار، بالإضافة إلى تطوير الإطار القانوني المنظم للدعم العمومي المخصص للصحافة المكتوبة .

وستعمل الوزارة على إعداد مشاريع القوانين المذكورة والمراسيم المتعلقة بها بتنسيق مع باقي الهيئات الحكومية، وبمقاربة تشاركية مع المهنيين وجميع الفاعلين المرتبطين بالقطاع، وذلك في مرحلة أولى، من خلال انتداب لجنة علمية استشارية تضم شخصيات مشهود لها بالعطاء في قطاع الصحافة والنشر، يتلوه عرض أولي لحصيلة المشاورات داخل اللجان القطاعية المعنية بقطاع الاتصال داخل مجلسي البرلمان، قبل أن تتشكل لجنة بين-وزارية تتولى تنزيل مقتضيات الآراء الاستشارية والصياغة النهائية للمشاريع المعتمدة، قبل أن يتم إطلاق نقاش عمومي حول المشاريع والاستفادة من الملاحظات المقدمة بخصوصها.

وبالموازاة مع ذلك ستدشن وزارة الاتصال محطة جديدة في مسار العمل من أجل تأهيل المقاولة الصحفية وتعزيز احترافيتها، وذلك من خلال إطلاق مشاورات حول عقد برنامج جديد لدعم المقاولة الصحفية. وسيسعى عقد البرنامج الجديد تمكين المقاولة الصحفية الوطنية من كسب تحديات التنافسية والتحديث، والعمل على الارتقاء بحجم الانتشار ومستوى المقروئية، وتدعيم صلابة النموذج الاقتصادي للمقاولات الصحفية، والعناية بالموارد البشرية الصحفية والمهنية واحترام وتطوير الاتفاقيات الجماعية، واستيعاب تحديات وإمكانات التحولات التكنولوجية والرقمية، والنهوض بأخلاقيات المهنة كما هو متعارف عليها عالميا.

وتسعى الوزارة من خلال صيغة جديدة لعقد برنامج لتأهيل المقاولة الصحفية إلى مضاعفة المجهود الجماعي المطلوب من أجل تنزيل المقتضيات الدستورية المتعلقة بالصحافة، وخاصة ما

يهم تقوية قدرات الصحافة المكتوبة، والعمل على ضمان حق المواطن في المعلومة، ودعم حرية الرأي والتعبير، وصيانة تعددية تيارات الرأي والفكر، والنهوض بقيم المسؤولية في الممارسة الصحفية، وصيانة قيم التنوع والإبداع، وتطوير مقومات المهنية والاستقلالية في الصحافة المكتوبة، وتوفير شروط انخراط المقاولة الصحافية في مواكبة مسار الإصلاحات السياسية والمؤسساتية ببلادنا.

كما ستعمل الوزارة على تمويل برامج للتكوين المستمر لفائدة الصحافيين والعاملين بالقطاع، يتم الإشراف عليها بشراكة مع الهيئات المهنية، وستقوم بتطوير وتنظيم حزمات تكوين متخصصة للرفع من الأداء المهني المتخصص للصحافيين..

الهدف الاستراتيجي للمجال

تطوير قطاع الصحافة الورقية والإلكترونية، وصيانة استقلاليته وتعدديته، ودعم مقاولاته وتحديث منظومته القانونية وفق مبادئ الحرية والمسؤولية، والنهوض بأوضاع موارده البشرية،

أوراش ومشاريع المجال

ستعمل الوزارة، في إطار المقاربة التشاركية مع هيآت القطاع المهنية والنقابية، على إطلاق خمسة أوراش ، وذلك كما يلي :

1. إصلاح القوانين والتشريعات
2. دعم المقاولات الصحفية وتأهيلها وتعزيز احترافيتها
3. النهوض بالأوضاع الاجتماعية للصحفيين
4. التأهيل المؤسساتي
5. إنجاز الدراسات والأبحاث

وقد تم تخصيص سبعة عشر (17) مشروعا بالنسبة للصحافة المكتوبة ضمن هذه الاستراتيجية، موزعة على الأوراش الخمسة أعلاه، ويمكن إجمالها فيما يلي:

الورش 1. إصلاح القوانين والتشريعات

ستسعى الإصلاحات القانونية والتشريعية المتعلقة بالصحافة المكتوبة إلى تعزيز ضمانات الحريات الصحافية، من خلال إلغاء العقوبات السالبة للحرية من قانون الصحافة، وتعويضها بالمسؤولية الاجتماعية والتعويض المدني والعقوبات المالية المتناسبة، وجعل القضاء سلطة حصرية في قضايا الصحافة وتقوية دوره في حماية حرية الصحافة. كما يسعى ورش افصلاح القانوني للقطاع غلى حماية حقوق وحريات المجتمع والأفراد، وتعزيز حرية الصحافة افلكترونية وتشجيع الاستثمار وتطوير مقتضيات الشفافية، وكذلك تحديد الحقوق والحريات بالنسبة للصحفي، مع تعزيز استقلالية الصحفي والمؤسسة الصحفية.

كما ستعمل التشريعات المنتظرة على إرساء هيئة مهنية مستقلة وديمقراطية تتمتع بالشخصية المعنوية وبالاستقلال في تدبير شؤونه التنظيمية والمالية، تهدف بالأساس إلى التنظيم الذاتي للجسم الصحفي تضطلع بمهام الوساطة والتحكيم في النزاعات القائمة بين المهنيين أو بين هؤلاء والأغيار بالإضافة إلى ممارسة دور التحكيم في النزاعات القائمة بين المهنيين ، وتعمل على تعزيز احترام أخلاقيات المهنة والارتقاء بالممارسة الصحفية وكذا تتبع حرية الصحافة.

كما يسعى هذا الإصلاح إلى تكريس مبدأ استقلالية الصحفي عبر جعل منح بطاقة الصحفي وجعل الولوج إلى المهنة من اختصاص المهنيين عبر مجلس منتخب، مع تحديد الضوابط المؤطرة للولوج إلى المهن الصحفية، مع وضع قواعد أخلاقية ومهنية من اجل أداء مهنة الصحافة داخل إطار يكرس الحماية القانونية المرتبطة بهذا المجال بالنسبة للصحفيين.

ولهذا ستعمل الوزارة على انجاز المشاريع الأربعة التالية :

المشروع 1. إعداد وإخراج مدونة الصحافة والنشر وفق مقاربة تشاركية موسعة

المشروع 2. إعداد المرسوم والقرار المشترك المنظمين لدعم الصحافة وتنفيذ مقتضياتهما

المشروع 3. إقرار المقتضيات القانونية الخاصة بالمهن المساعدة للقطاع

المشروع 4. اعتماد مرسوم جديد للجائزة الوطنية للصحافة لتثمين الإنتاج الصحفي

الورش 2. دعم المقاولات الصحفية وتأهيلها وتعزيز احترافيتها

تفعيلا للبرنامج الحكومي، الذي ينص على "تطوير نظام الدعم العمومي للصحافة الوطنية، وفق عقد برنامج متقدم وتوسيع انتشارها، إضافة إلى العمل على النهوض بالأوضاع المهنية والاجتماعية للصحافيين والعاملين في هذا القطاع"، وفي أفق انبثاق "إعلام ديمقراطي حر ومسؤول ومبدع، يعكس التعددية السياسية والثقافية، ويخدم الهوية الوطنية، وينخرط في التنمية المجتمعية، ويواكب التحول السياسي، ويعمل على إرساء مبادئ التعدد والتنوع بين مختلف مكونات المجتمع المدني المغربي وروافده، مع التركيز على سياسة الانفتاح والتسامح، والتفاعل الإيجابي مع مختلف الثقافات والحضارات الإنسانية." ستسعى استراتيجية الوزارة إلى دعم المقاولات الصحفية والرفع من مهنيتها وتطوير احترافيتها وتأهيل تنافسيتها عبر تطوير منظومة الدعم العمومي خدمة للاستثمار"، وفقا لمشروع تعاقدي على أساس النتائج، ويقوم على قواعد الشفافية والنزاهة والفعالية والحيادية، وذلك عبر أربعة مشاريع هي :

المشروع 5. إعداد واعتماد عقد برنامج جديد لدعم الصحافة انطلاقا من تقييم العقد السابق والاستفادة من تجارب دولية أخرى

المشروع 6. رفع الدعم المخصص للصحافة وتنويعه

المشروع 7. دعم القدرات المهنية للمقاولات الصحفية الجهوية وتنظيم دورات تكوينية لفائدتها

المشروع 8. إعداد كتاب أبيض يروم النهوض بقطاع الصحافة الإلكترونية وتطويره

الورش 3. النهوض بالأوضاع الاجتماعية للصحفيين

نظرا للأهمية القصوى التي توليها الحكومة للمسألة الاجتماعية للصحفيين والنهوض بأوضاعهم، وتقديرا للدورالذي تلعبه الصحافة في تنمية الوعي الديمقراطي ببلادنا، فقد تم تخصيص مشروعين في نطاق هذه الاستراتيجية وذلك من خلال :

المشروع 9. دعم جمعية الأعمال الاجتماعية للصحافة المكتوبة من أجل الارتقاء بالأنشطة الاجتماعية لصحافيي الصحافة المكتوبة

المشروع 10. رفع عدد الصحفيين المستفدين من بطاقة التنقل عبر القطار

الورش 4. التأهيل المؤسساتي

دعما للحكامة والشفافية التي يقوم عليهما استراتيجية الإصلاح، فقد أصبح ملحا العمل على توسيع نطاق منظومة رواج وانتشار الصحف ليشمل مجالات التوزيع والإشهار، كما غدا من الأولويات كذلك تعزيز البناء المؤسسي المهتم بشؤون المهنيين خاصة على المستوى الجهوي، وذلك من خلال أربعة مشاريع يمكن إجمالها فيما يلي :

المشروع 11. إطلاق مشاورات حول إعادة هيكلة مكتب التحقق من روجان الصحف ليشمل مجالات التوزيع والانتشار والإشهار

المشروع 12. إتمام إنجاز بيت الصحافة بطنجة والمساهمة في دعم أنشطته

المشروع 13. إعداد وتتبع إنجاز خيمة الصحافة بالعيون بشراكة مع المهنيين والفاعلين بالمنطقة

المشروع 14. إعداد وتتبع إنجاز مركز الصحافة بوجدة بشراكة مع المهنيين والفاعلين بالمنطقة

الورش 5. الدراسات والأبحاث

لأهمية البعد العلمي والمعرفي في تطوير السياسات العمومية في مجال الصحافة المكتوبة وفي نطاق هذه الاستراتيجية ستعمل الوزارة فيما تبقى من هذه المدة على إنجاز الكشاريع التالية :

المشروع 15. إنجاز دراسة حول قطاع توزيع الصحافة بالمغرب

المشروع 16. إنجاز بحث حول الإعلام بشراكة مع UNESCO

المشروع 17. إصدار تقرير سنوي حول الجهود المبذولة للنهوض بحرية الصحافة

مؤشرات المجال

يتوخى من خلال استراتيجية القطاع 2012 - 2016، تحقيق المؤشرات التالية في مجال الصحافة المكتوبة:

- الرفع من الدعم الموجه للمقاولات الصحفية ب 50%
- الرفع من عدد الصحافيين المهنيين ب 50%
- بلوغ 150 موقع صحفي إلكتروني مصرح به من لدن مقاولة صحفية
- الرفع من عدد المنابر الجهوية ب 50%
- الرفع ب 50%من عدد الوكالات والقنوات الأجنبية المعتمدة.

مجال السمعي البصري

تقديم

تستهدف استراتيجية وزارة الاتصال 2012-2016 العمل على إرساء إعلام عمومي مهني ومسؤول وتنافسي، قائم على معايير الجودة والتعددية وتكافؤ الفرص والاستقلالية التحريرية والمبادرة المبدعة، وملتزم بأخلاقيات المهنة كما هو متعارف عليها عالميا، في ظل سياق وطني وديمقراطي مميز.

وتتضمن استراتيجية العمل في مجال القوانين والتشريعات تعديل القانون رقم 77.03 المتعلق بالاتصال السمعي البصري، وكذلك إعداد مشروع قانون رقم 11.15 بتعديل الظهير الشريف المنظم للهيئة العليا للاتصال السمعي البصري بهدف ملاءمته مع أحكام الدستور، إضافة إلى إعادة النظر في دفاتر التحملات الخاصة بشركات الاتصال السمعي البصري العمومي. كما تحظى صورة المراة في الإعلام والإطار المتعلق بالانتقال غلى التلفزة الرقمية بحيز مهم ضمن هذه الاستراتيجية.

وتراهن هذه الاستراتيجية بخصوص مواصلة محافظة الخدمة السمعية البصرية العمومية على مكانتها، كقاطرة لتطوير وسائل الإعلام ببلادنا ومواجهة منافسة القطاع الخاص والخدمات السمعية البصرية الخارجية، على الموارد البشرية والمالية التي تتوفر عليها، إلى جانب التنوع والتكامل الذي يجب أن يوفره كل من العرض الإذاعي والتلفزي.

ورغبة منها في تطوير وسائل الإعلام السمعية البصرية الوطنية، ستواصل الوزارة جهودها الرامية إلى عقلنة وتقوية الحكامة المعتمدة في تسيير مكونات المشهد السمعي البصري الوطني وتعزيز أوجه التعاون والتكامل فيما بينها ودعم وتنويع المضامين المقدمة للمشاهد ومواكبة مشاريع تحديث أجهزة الدفع والإرسال.

من جهة أخرى، وانسجاما مع الالتزامات الدولية في مجال الاتصال، لاسيما فيما يخص التحول إلى البث التلفزي الرقمي، فإن الوزارة ستسهر على تنسيق الجهود من أجل العمل على توفير كافة الشروط الضرورية لإنجاح هذا التحول قبل الموعد المحدد في 17 يونيو 2015 لتحقيق التحول.

الهدف الاستراتيجي للمجال

الرفع من جودة وحكامة قطاع الاتصال السمعي البصري، وتعزيز تنافسيته ومهنيته وتثمين استقلاليته وتأهيله لكسب رهان التحرير وإنجاح الانتقال الرقمي،

أوراش ومشاريع المجال

ستعمل الوزارة، في إطار المراقبة التشاركية، وكذلك عبر الشركتين العموميتين العاملة في هذا القطاع، على إنجاز 29 مشروعا موزعة على ست أوراش. وذلك كما يلي :

1. إصلاح القوانين والتشريعات
2. التلفزة الرقمية الأرضية TNT
3. الدراسات والندوات
4. ضمان تمويل الإعلام العمومي
5. الرفع من حكامة تدبير شركتي القطب العمومي
6. تطوير المضمون وجودة الخدمات وتوسيعها

الورش 6. إصلاح القوانين والتشريعات

تحظى الإصلاحات القانونية والتشريعية بمكانة متقدمة في مجال السمعي البصري ضمن هذه الاستراتيجية بوصفها مجالا رئيسا لمعالجة عدد من الاختلالات التي أثبتتها الممارسة، وباعتبارها رافعة لترجمة انتظارات المواطنات والمواطنين نحو الرفع من جودة وحكامة قطاع الاتصال السمعي البصري، وتعزيز تنافسيته ومهنيته وتثمين استقلاليته وتأهيله لكسب رهان التحرير وإنجاح الانتقال الرقمي.

ولهذه الغاية سطرت الاستراتيجية ما يلي :

المشروع 18. إعداد دفاتر تحملات جديدة

المشروع 19. تعديل القانون 77.03 المتعلق بالاتصال السمعي البصري

المشروع 20. تطوير الإطار القانوني المنظم للهيئة العليا للاتصال السمعي والبصري

المشروع 21. تحديث الإطار القانوني المنظم والمصنف لشركات الإنتاج السمعي البصري

الورش 7. التلفزة الرقمية الأرضية TNT

وفاء للالتزامات الدولية لبلادنا في مجال الاتصال واحتراما لموعد 17 يونيو 2015 المحدد لإنجاز التحول إلى البث التلفزي الرقمي الأرضي، تم التركيز على توفير كافة الشروط الضرورية لإنجاز هذا الاستحقاق الرقمي الأرضي وذلك عبر ما يلي :

المشروع 22. اعتماد مرسوم اللجنة الوطنية للانتقال إلى البث الرقمي الأرضي

المشروع 23. إعداد مخطط وطني للانتقال إلى التلفزة الرقمية الأرضية

المشروع 24. إحداث اللجنة الحكومية للانتقال إلى البث الرقمي الأرضي

المشروع 25. متابعة تنفيذ وإنجاز مشاريع مخطط الانتقال

المشروع 26. تعزيز الاستراتيجية الرقمية

الورش 8. الدراسات والندوات

ستتركز الجهود البحثية والدراسات العلمية على أربعة مشاريع في مقدمتها البحث الوطني حول الإعلام واستراتيجية المغرب السمعي البصري في أفق 2020 وذلك من خلال ما يلي :

المشروع 27. إنجاز البحث الوطني حول الإعلام

المشروع 28. إجراء دراسة حول تطور قطاع السمعي البصري في أفق 2020

المشروع 29. تنظيم المناظرة الوطنية للسمعي البصري

المشروع 30. تنظيم يوم دراسي حول الإنتاج السمعي البصري بالأقاليم الجنوبية

الورش 9. ضمان تمويل الإعلام العمومي

تعزيزا لموارد تمويل الإعلام السمعي البصري العمومي، ودعما للقدرات المالية لشركتي القطب العمومي ومراعاة لمتطلبات الالتزامات التي تفرضها دفاتر التحملات ستعمل الوزارة على تنفيذ المشاريع التالية :

المشروع 31. تتبع وتطوير مداخيل صندوق النهوض بالفضاء السمعي البصري الوطني

المشروع 32. دعم القدرات المالية لشركتي القطب العمومي

المشروع 33. إعداد ورقة توجيهية لإعداد عقد البرنامج واعتمادها من طرف مجلسي إدارة شركتي القطب العمومي

المشروع 34. إعداد عقد برنامج جديد يستند على تقييم العقد السابق والتزامات دفاتر التحملات الجديدة ويأخذ بعين الاعتبار التقارير المختلفة ذات الصلة

الورش 10. الرفع من حكامة تدبير شركتي القطب العمومي

تعزيزا لمنظومة الحكامة و للشفافية و لتكافؤ الفرص، ووفقا لما تفرضه دفاتر التحملات، ومراعاة لما تسجله مؤسسات الحكامة من ملاحظات، ستعمل الوزارة على تحقيق المشاريع الأربعة التالية :

المشروع 35. أجرأة وتتبع الملاحظات والتوصيات الواردة في تقارير المجلس الأعلى للحسابات والمفتشية العامة للمالية

المشروع 36. إرساء الشفافية وتكافؤ الفرص عند الولوج إلى الإنتاج الخارجي

المشروع 37. تطوير نظام المشتريات لدى SNRT و2M

المشروع 38. تفعيل هيئات الحكامة المنصوص عليها وكذا ميثاق حكامة المنشآت العمومية، والسهر على إحداث لجنة لانتقاء البرامج ولجنة الأخلاقيات

الورش 11. تطوير المضمون وجودة الخدمات وتوسيعها

تعزيزا لمبدأ لخدمة العمومية، المستندة على حرية التعبير والحق في الخبر وعلى مبدأي الاستقلالية التحريرية وتعددية التعبير عن مختلف تيارات الفكر والرأي وضمان حقوق المعارضة، في إطار الضوابط القانونية الجاري بها العمل، سطرت الوزارة عدد من المشاريع بهدف ربح رهان الارتقاء بالمضمون جنبا إلى جنب مع ربح رهان جودة الخدمات، وتتمل في:

المشروع 39. العمل على تشجيع الإنتاج الوطني وتطوير المضمون

المشروع 40. تقوية الإنتاج الداخلي بشركتي القطب العمومي وتعزيز تنافسية الإنتاج الخارجي وضمان التكامل بينهما

المشروع 41. الإعلان عن البرنامج التوقعي للإنتاج الخارجي والمشترك برسم كل سنة

المشروع 42. إعادة تموقع بعض قنوات الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة، والعمل على إحداث قنوات جديدة تترجم روح الدستور وتستجيب لحاجيات مجتمعية

المشروع 43. تطوير مفاهيم جديدة تتمحور حول القرب، إن على مستوى المعلومة أو على مستوى مجالات المجتمع مع تعزيز التعددية وتنويعها وتنمية الحضور اللغوي والمجالي

المشروع 44. إغناء شبكة البرامج مع التركيز على القضايا المجتمعية وقضايا الشباب والنقاشات السياسية والثقافية

المشروع 45. توسيع وتقوية تغطية قنوات وإذاعات القطب العمومي وتحويل المحطات الإذاعية الجهوية إلى إذاعات جهوية تتماشى والتقسيم الجهوي

المشروع 46. إطلاق ورش بناء مقر الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة

مؤشرات المجال

يتوخى من خلال استراتيجية القطاع 2012 - 2016، تحقيق المؤشرات التالية في مجال السمعي البصري:

- توسيع العرض الإخباري
- بلوغ 90% من نسبة التغطية بالتلفزة الرقمية
- إطلاق قناة جديدة للأسرة والطفل
- مضاعفة البث باللغة الأمازيغية والصحراوية الحسانية في الإعلام العمومي
- تحويل المحطات الجهوية إلى إذاعات جهوية
- تخصيص نسبة 20% من الإنتاج الخارجي للمقاولات جد الصغيرة
- تخصيص نسبة 30% من الإنتاج الخارجي للمقاولات الصغيرة
- مضاعفة عدد البرامج الحوارية السياسية على الأقل مرتين
- تكوين لجان الأخلاقيات بشركات القطب العمومي
- مضاعفة دعم الإنتاج السمعي البصري السينمائي

مجال السينما

تقديم

تهدف وزارة الاتصال من خلال مخطط عملها الاستراتيجي2012-2016 في قطاع السينما إلى الحفاظ على المكتسبات والانجازات عبر إعادة بناء علاقة جديدة بين الجمهور والسينما المغربية من خلال تنظيم ودعم وعقلنة تدبير قطاع السينما ووضع البنيات التحتية والإجراءات القانونية والترويج الملائم، بما يجعل السينما المغربية مبدعة ومرآة للهوية المغربية ومساهمة في تعزيز القدرة التنافسية والإبداعية، والانتقال من الرصيد الكمي إلى الإنجاز النوعي.

لقد التزمت السلطات الحكومية بتطوير هذا القطاع، ذلك ان المغرب يتميز بتواجده وحضوره المستمر في مجال الإنتاج السينمائي، دعما لمجهودات مختلف الفاعلين في هذا المجال، وذلك بغية دعم وتعزيز الخصوصيات الثقافية والاجتماعية لبلادنا.

وتأتي هذه الاستراتيجية من أجل تعزيز انخراط المهنيين إلى جانب السلطات العمومية، في إطار مجهودات كبيرة أعطت نتائج ملموسة ومشجعة تتجلى في عدد الإنتاجات السينمائية السنوية واستقطاب الإنتاجات الأجنبية والمساهمة في الحضور الفاعل للمغرب على مستوى الساحة السينمائية الدولية وتعدد المهرجانات المنظمة سنويا.

وفي هذا الإطار تسعى هذه الاستراتيجية إلى إعادة النظر في القوانين التشريعية والتنظيمية المتعلقة بقطاع السينما، وذلك من خلال تطوير القانون المنظم للمركز السينمائي المغربي وقانون الصناعة السينمائية، إضافة إلى إعداد كتاب أبيض خاص بالسينما. كما تسعى هذه الاستراتيجية في مجال السينما إلى تعزيز الشركات في القطاع، وتقوية منظومة دعم الأفلام المغربية كما وكيفا، وتعزيز الاستثمار الأجنبي في المغرب، وتعزيز صورة المغرب كوجهة للتصوير والعرض.

الهدف الاستراتيجي للمجال

الارتقاء بالصناعة السينمائية وتنمية الإنتاج الوطني كما وكيفا مع توسيع ترويجه الداخلي وإشعاعه الخارجي وكذا تنظيم القطاع وعقلنة تدبيره،

أوراش ومشاريع المجال

ستعمل الوزارة، وفق مقاربة تشاركية، وإشراك المركز السينمائي المغربي، على إنجاز عدد من المشاريع والإجراءات ضمن ستة أوراش أساسية :

1. إصلاح القوانين والتشريعات
2. دعم وتنمية القطاع
3. عقد الشراكات مع الفاعلين
4. تقوية حكامة القطاع
5. تشجيع إشعاع السينما المغربية وجلب الاستثمارات
6. تأهيل المركز السينمائي المغربي ودعم قدراته

وتنتظم مشاريع استراتيجية قطاع السينما 2012-2016 ضمن 18 مشروعا موزعة حسب الأوراش الستة أعلاه وفقا لما يلي :

الورش 12. إصلاح القوانين والتشريعات

بهدف إرساء دعائم صناعة سينمائية تنافسية، ستعمل الوزارة على مراجعة المنظومة القانونية المؤطرة للقطاع السينمائي بهدف الرفع من مردودية القطاع والدفع به نحو الاحترافية لمواكبة التطور التكنولوجي السريع الذي يعرفه هذا القطاع على الصعيد الدولي.

إن انجاز هذا الاصلاح القانوني يستدعي القيام بخمسة مشاريع أساسية يمكن إجمالها فيما يلي:

المشروع 47. تطوير القانون المنظم للمركز السينمائي المغربي

المشروع 48. مراجعة قانون الصناعة السينماتوغرافية ونظام تصنيف شركات الإنتاج السينمائية

المشروع 49. إعداد مرسوم دعم الإنتاج السينمائي وتنظيم المهرجانات ورقمنة وتحديث القاعات السينمائية وإعداد القرارات المشتركة لتطبيق بنوده

المشروع 50. اعتماد دفاتر تحملات لتنظيم عملية الدعم

المشروع 51. مراجعة نظام الضريبة على القيمة المضافة بقطاع السينما

الورش 13. دراسات وندوات

سيتم إطلاق مجموعة من الأوراش البحثية والدراسية السينمائية بشراكة واسعة مع جميع المعنيين والمهنيين. وذلك بهدف تنمية وتطوير النقد والثقافة السينمائية وتحسين توزيع وتلقي

منتوجها وإحداث مناخ للحوار حول الإبداع السينمائي ورسالتها وذلك في نطاق الارتقاء بهذا القطاع من خلال مشروعيين هما:

المشروع 52. تنظيم المناظرة الوطنية حول قطاع السينما

المشروع 53. إصدار كتاب أبيض للنهوض بالصناعة السينمائية الوطنية وتطويرها

الورش 14. عقد شراكات التعاون

ترسيخا لثقافة العمل التشاركي واالانفتاح على الطاقات المبدعة ستعمل الوزارة على تدشين ثلاث مشاريع الهادفة إلى تعزيز التعاون والشراكة بين مختلف الفاعليين والمهنين وذلك كما يلي:

المشروع 54. تأسيس « Fondation ISMAC » بشراكة موسعة مع المهنيين

المشروع 55. إبرام اتفاقيات شراكة مع الفاعلين المهنيين بالقطاع

المشروع 56. تشجيع الأندية السينمائية وجمعيات محبي السينما والنقاد السينمائيين والثقافة السينمائية

الورش 15. تقوية حكامة تدبير القطاع

من أجل ربح استحقاق النهوض بالقطاع السينمائي ستجعل الوزارة من تعزيز الحكامة به احد المداخل الأساسية بغاية دعم الشفافية والنزاهة وتكافؤ الفرص والارتقاء بأخلاقيات المهنة وذلك من خلال المشروعين التاليين :

المشروع 57. ضمان الالتزام بقواعد الحكامة الجيدة والتي تنص على الشفافية وتكافؤ الفرص والنزاهة والتنافسية الحرة واحترام القانون وترشيد الإنفاق العمومي

المشروع 58. وضع ميثاق أخلاقيات لعمل لجان الدعم الثلاثة

الورش 16. تشجيع إشعاع السينما المغربية وجلب الاستثمارات

ستعمل الوزارة على إعادة تنظيم منظومة الدعم للإنتاج الوطني، ودعم توزيع الفيلم المغربي، وتأهيل نظام التمويل العمومي للإنتاج الوطني، ودعم شركات الإنتاج، في سبيل البحث عن مصادر التمويل وذلك على قواعد الحكامة والجودة وتعزيز القدرة التنافسية.

وتعزيزا لمكانة المغرب بوصفه وجهة مفضلة لتصوير الأفلام، ستواصل الوزارة سياسة تشجيع الاستثمارات، ودعم الإجراءات المتخذة، وجعلها أكثر تحفيزا لاستقبال المنتجين الأجانب. ولهذا الغرض سطرت الاستراتيجية المشاريع الثلاثة التالية :

المشروع 59. المساهمة في إشعاع السينما المغربية داخل الوطن وخارجه

المشروع 60. الترويج دوليا لمؤهلات المغرب السينمائية

المشروع 61. تشجيع الاستثمار في قطاع الإنتاج السينمائي بالمغرب وفي بناء المركبات السينمائية

الورش 17. تأهيل المركز السينمائي المغربي والرفع من قدراته

المشروع 62. إعداد عقد البرنامج مع المركز السينمائي المغربي

المشروع 63. مراجعة النظام الأساسي للمستخدمين بالمركز

المشروع 64. تطوير البنيات التقنية للمركز

مؤشرات المجال

يتوخى من خلال استراتيجية القطاع 2012 - 2016، تحقيق المؤشرات التالية في مجال السينما:

- ارتفاع عدد الأفلام الطويلة والقصيرة المنتجة بمعدل 10% سنويا
- مضاعفة عدد القاعات السينمائية المرقمنة
- مضاعفة الاستثمار الأجنبي بالمغرب
- الرفع من مخصصات الدعم السينمائي ب 50%
- الرفع ب30% من عدد المهرجانات السينمائية المدعمة

مجال حقوق المؤلف والملكية الفكرية

تقديم

إن تعزيز وحماية الملكية الفكرية وضمان حقوق المؤلفين وذوي الحقوق وضمان التعويض العادل لمستحقات الملكية الفكرية، فرض بالضرورة إعادة تأهيل الآليات المؤسساتية المعتمدة بهذا القطاع، وبتدبير مهامه وأدواره، وعلى رأسها المكتب الوطني لحقوق المؤلفين.

كما أن التحولات الجارية على الصعيد الدولي بخصوص الملكية الفكرية تفرض إعادة النظر في منظومة القطاع ببلادنا بشكل يعيد الاعتبار للقيمة الفكرية والفنية والحفاظ على الذاكرة كوظيفة أساسية لهذا القطاع.

وفي هذا السياق، فإن وزارة الاتصال، ستعمل على إعادة النظر في القانون رقم 2.00 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، كما ستعمل على تطوير آليات استخلاص الحقوق ومحاربة القرصنة، لكي تتلاءم مع المقتضيات والالتزامات الدولية الخاصة بحقوق التأليف والحقوق المجاورة. وللوصول إلى هذه الغاية تراهن الوزارة على وضع إطار قانوني جديد ينظم مجال الملكية الفكرية، ويسمح بضمان وحماية حقوق المؤلفين المادية والمعنوية من أجل إبداع حر ومسؤول في المجال الثقافي والفني؛ ومساندة جهود السلطات الرامية إلى محاربة القرصنة والتزوير، والحد من تأثيرها السلبي على الاقتصاد الوطني.

الهدف الاستراتيجي للمجال

تنمية حقوق المؤلفين والحقوق المجاورة ومحاربة القرصنة وتطوير مؤسسات حماية حقوق المؤلف،

أوراش ومشاريع المجال

ستعمل الوزارة، في إطار المقاربة التشاركية، وعبرإشراك المكتب المغربي لحقوق المؤلفين، على إطلاق خمسة أوراش :

1. إصلاح القوانين والتشريعات
2. دعم مداخيل الاستغلال ومحاربة القرصنة
3. عقد الشراكات والتعاون الدولي
4. تعزيز حماية الملكية الفكرية
5. تأهيل المكتب المغربي لحقوق المؤلفين والرفع من قدراته

وتشمل استراتيجية 2012-2016 الخاصة بقطاع حقوق المكلكية (24) مشروعا موزعة على الأوراش الخمسة لهذا المجال كما يلي :

الورش 18. إصلاح القوانين والتشريعات

تسعى الوزارة بهدف صيانة الحق في الملكية والحقوق المجاورة إلى اعتماد إصلاحات قانونية وتشريعية من خلال وضع إطار قانوني جديد ينظم مجال الملكية الفكرية، ويسمح بضمان وحماية حقوق المؤلفين المادية والمعنوية و محاربة القرصنة، والحد من تأثيرها السلبي على الاقتصاد الوطني.

ولهذه الغاية ستعمل الوزارة إلى إعداد أربعة مشاريع هي :

المشروع 65. تطوير الإطار القانوني للمكتب المغربي لحقوق المؤلفين

المشروع 66. إعداد مشروع قانون لتطبيق رسم على النسخة الخاصة

المشروع 67. إعداد المرسوم التطبيقي لتفعيل قانون النسخة الخاصة

المشروع 68. اعتماد ونشر جداول الاستخلاصات بالجريدة الرسمية

الورش 19. دعم مداخيل الاستغلال ومحاربة القرصنة

ستستند جهود الوزارة في نطاق دعم مداخيل الاستغلال ومحاربة القرصنة على تقوية الجهود الرامية إلى تطوير آليات استخلاص الحقوق ومحاربة القرصنة، لكي تتلاءم مع المقتضيات القانونية المعمول بها دوليا وحماية وصيانة حقوق الفنانين والمؤلفين ورصد المؤسسات المستغلة وتحيين منظومة الاتفاقيات مع المستغلين الكبار والترافع عليها بغرض محاربة التزوير والقرصنة وهو ما يمكن الوصول عليه من خلال المشاريع الخمسة التالية:

المشروع 69. الرفع من الاستخلاص لدى المؤسسات المستغلة للمصنفات المحمية

المشروع 70. القيام بجرد كامل لمستعملي ومستغلي المصنفات المحمية عبر التراب الوطني

المشروع 71. تحيين الاتفاقيات والعقود المبرمة مع المستغلين الكبار للمصنفات

المشروع 72. تفعيل شبكة المحامين لدى المكتب من أجل استخلاص الحقوق

المشروع 73. تقوية جهود محاربة التزوير والقرصنة وإحداث اللجنة المشتركة بين الوزارات لمراقبة التسجيلات ومحاربة التقليد والقرصنة

الورش 20. عقد الشراكات والتعاون الدولي

ستعمل الوزارة على تكثيف الحضور الدولي للمغرب في كل المحطات الأساسية ودعم جهود بلادنا الرامية إلى تعزيز شراكتها ودعم تعاونها مع المؤسسات والهيئات الدولية ذات الصلة. وذلك في نطاق التقيد بالالتزامات الدولية في مجال الملكية الفكرية، خصوصا في إطار المنظمة العالمية للملكية الفكرية.

وفي هذا الإطار ستعد الوزارة المشاريع الأربعة التالية:

المشروع 74. تنظيم المؤتمر الدبلوماسي حول الاستثناءات والتقييدات لفائدة معاقي البصر

المشروع 75. توقيع المغرب على "معاهدة بيجين" بشأن الأداء السمعي البصري

المشروع 76. إبرام شراكة مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية لتطوير النظام المعلوماتي وأنظمة التحصيل والتوزيع

المشروع 77. إبرام اتفاقيات شراكة مع النقابات والهيآت العاملة بالقطاع

الورش 21. تعزيز حماية الملكية الفكرية

ما زال قطاع حقوق المؤلفين والحقوق المجاورة يواجه مجموعة من التحديات أبرزها ظاهرتي القرصنة والتقليد، مما يستوجب بذل مزيد من الجهود ليس على مستوى الرقابة وتأهيل المنظومة القانونية وحسب، ولكن أيضا على مستوى تشجيع الجمهور المغربي على اقتناء الإبداعات الفنية بطرق قانونية، ودعم صورة المغرب كدولة قانون، تحترم التزاماتها، وتضمن حماية أفضل للمنتوجات الفنية، والعمل على تعزيز وضعية المبدعين المغاربة.

ومراعاة للتوازن الضروري بين مصالح المؤلفين ومصالح المستعملين، من أجل دعم وحماية الإبداع الأدبي والفني على الأنترنيت، وضمان التداول الحر للمعلومة، فإنه من المهم إنجاز المشاريع الأربعة التالية :

المشروع 78. إعداد دراسة قطاعية لتنمية مجال الملكية الفكرية

المشروع 79. تنظيم حملات توعوية و تحسيسية تستهدف المبدعين و الفنانين والفاعلين

المشروع 80. العمل على توسيع انخراط المبدعين والفنانين المغاربة بالمكتب

المشروع 81. تكريم رواد الفن المغربي بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للملكية الفكرية

الورش 22. تأهيل المكتب المغربي لحقوق المؤلفين والرفع من قدراته

يشكل إعادة تأهيل المكتب المغربي لحقوق المؤلفين أولوية هامة في استراتيجية القطاع 2012-2016 وذلك في سياق استراتيجية حماية حقوق المؤلفين، والحقوق المجاورة. سواء على المستوى القانوني أو اللوجيستيكي أو التدبيري أو على مستوى العناية بالموارد البشرية تكوينا وتأطيرا وتحفيزا وفي هذا الإطار ستعمل الوزارة على إطلاق سبعة مشاريع تتعلق بما يلي :

المشروع 82. توقيع عقد برنامج جديد مع المكتب

المشروع 83. إحداث لجنة الحكامة والتتبع، ولجنة الدعم الاجتماعي للمبدعين المنخرطين بالمكتب

المشروع 84. القيام بتدقيق مالي سنوي للمكتب وضبط حساباته واعتماد نظام الصفقات العمومية

المشروع 85. العمل على المغربة الكاملة لأنظمة التحصيل والتوزيع

المشروع 86. تعزيز قدرات المكتب التدبيرية ووضع هيكلة ملائمة للمهامه مع وضع برنامج للنهوض بموارده البشرية

المشروع 87. تحيين النظام الأساسي لمستخدمين المكتب والنهوض بالخدمات الاجتماعية لفائدتهم

المشروع 88. إتمام بناء المقر الجديد للمكتب

مؤشرات المجال

يتوخى من خلال استراتيجية القطاع 2012-2016، تحقيق المؤشرات التالية في مجال الملكية الفكرية وحقوق المؤلف:

- ارتفاع عدد المنخرطين بالمكتب بمعدل 20% سنويا
- مضاعفة المصنفات المحمية
- مضاعفة مداخيل تحصيل الحقوق وتعويضات جبر الضرر
- ارتفاع المبالغ الموزعة على ذوي الحقوق بمعدل 10% سنويا

مجال صحافة الوكالة

تقديم

ستسعى وزارة الاتصال ضمن استراتيجية 2012-2016 إلى تمتيع وكالة المغرب العربي للأنباء باستقلالية تحريرية، تساعدها على الاضطلاع بمهمتها كوكالة تقدم الخدمة العمومية، وتساهم في تطوير الحقل الإعلامي الوطني، وفي تمتيع المواطنين بحقهم في أخبار شاملة وتعددية ومتنوعة، تتميز بالجودة، في إطار الاحترام التام للقواعد المهنية والأخلاقية التي تنظم صحافة الوكالة دوليا، وذلك باعتماد نمط حكامة يمكنها من تحقيق أهداف المردودية الاقتصادية والتجارية وفق عقد برنامج يسمح بتنفيذ مخطط استراتيجي يتوخى تقديم وجه جديد للوكالة يؤهلها لأن تكون وكالة القرن الحادي والعشرين قادرة على المنافسة وقطبا إقليميا، والوكالة الأولى قاريا.

كما يشكل إعداد مشروع قانون لتطوير القانون المنظم للوكالة أولوية كبرى، وذلك من اجل تعزيز مبادئ المهنية والتعددية والتنوع الثقافي والانفتاح، وتقوية إشعاع المغرب وتقوية حضوره على المستوى الدولي، بالإضافة إلى تحفيز النقاش العمومي الديمقراطي ببلادنا عبر تنظيم لقاءات فكرية وإعلامية كالمنتديات والندوات والأيام الدراسية والنقاشات الحوارية.

كما ستسعى وزارة الاتصال، بشراكة مع وكالة المغرب العربي للأنباء، إلى وضع مبادئ وقواعد تحكم ممارسة صحفي الوكالة لعمله وتحديد حقوقه وواجباته في العملية التحريرية استنادا إلى مقتضيات الدستور ومختلف النصوص القانونية والأخلاقية المنظمة للمهنة.

الهدف الاستراتيجي للمجال

تحديث الإطار القانوني والمؤسساتي لوكالة المغرب العربي للأنباء والرفع من أدائها وتنافسيتها وتنويع خدماتها وإنتاجها وتوسيع انتشارها الخارجي،

.1

أوراش ومشاريع المجال

ستعمل الوزارة، في إطار المقاربة التشاركية، وكذلك عبر وكالة المغرب العربي للأنباء، على إنجاز مجموعة من المشاريع والإجراءات ضمن خمسة أوراش :

1. إصلاح القوانين والتشريعات
2. تأهيل وكالة المغرب العربي للأنباء ودعم قدراتها
3. العناية بالموارد البشرية للوكالة
4. تكريس معايير المهنية ومبادئ الحكامة الجيدة

تنويع العرض ورفع الإنتاجية

ويتوزع مجال صحافة الوكالة في نطاق هذه الرؤية الاستراتيجية إلى ثماني عشرة (18) مشروعا موزعة على الأوراش الخمسة المذكورة أعلاه، كما يلي :

الورش 23. إصلاح القوانين والتشريعات

اعتبارا للمكانة التي تحتلها وكالة المغرب العربي للأنباء بصفتها وكالة للخدمة العمومية أساسا يقع على كاهلها الإسهام في تطوير الحقل الإعلامي الوطني، وتمكين المواطنين من الحق في أخبار بجودة ومهنية وحياد ومحترمة لأخلاقيات المهنة ستسعى الوزارة إلى إصلاح الإطار القانوني المؤطر لعمل الوكالة وذلك المشروع التالي :

المشروع 89. تطوير الإطار المنظم لوكالة المغرب العربي للأنباء

الورش 24. تأهيل وكالة المغرب العربي للأنباء ودعم قدراتها

تعزيزا للإشعاع الوطني والدولي لوكالة المغرب العربي للأنباء وتأهيلا لها لكي تتمكن من مواكبة أفضل المستجدات والأحداث وللإضطلاع بوظائفها وتجسيدا لطموحها من أجل الارتقاء إلى مصاف وكالات الأنباء العالمية، ستنكب الوزارة على إطلاق ثلاثة مشاريع تهم بالأساس:

المشروع 90. وضع مخطط استراتيجي 2013-2016

المشروع 91. اعتماد عقد البرنامج الجديد للوكالة

المشروع 92. دعم تكوين الأقطاب الدولية وتوسيع وتقوية المكاتب الجهوية

الورش 25. العناية بالموارد البشرية للوكالة

تجسيدا لرسالتها في اعتبار العنصر البشري محور أي إصلاح فعلي لهذا القطاع ستواصل الوزارة جهودها للنهوض بالموارد البشرية من خلال:

المشروع 93. وضع نظام جديد للتعويضات لفائدة الموارد البشرية

المشروع 94. تأسيس مؤسسة للخدمات الاجتماعية بالوكالة

المشروع 95. تعميم عملية التأمين الصحي

الورش 26. تكريس معايير المهنية ومبادئ الحكامة الجيدة

بهدف الرقي بالممارسة الصحفية في نطاق التوازن بين الحقوق والواجبات المهنية سيتم العمل على تكريس معايير المهنية ومبادئ الحكامة الجيدة وفقا لما جاء به الدستور والنصوص القانونية والأخلاقية المنظمة للمهنة.

ولهذه الغاية ستعمل الوزارة بشراكة مع الوكالة على إطلاق المشاريع الستة التالية :

المشروع 96. وضع ميثاق السلوك وأخلاقيات المهنة للوكالة

المشروع 97. تأسيس مجلس للتحرير وصياغة ميثاق التحرير

المشروع 98. إنشاء نظام تحريري معلوماتي لتطوير ممارسة العمل الصحفي

المشروع 99. إرساء طرق الحكامة في التدبير من خلال إحداث المجلس المشترك للتدبير

المشروع 100. إحداث منصب الوسيط

المشروع 101. اعتماد نظام شفاف يضمن تكافؤ الفرص والاستحقاق في التعيينات

الورش 27. تنويع العرض ورفع الإنتاجية

بهدف تنويع عرض الوكالة والرفع من إنتاجيتها عبر إطلاق منتجات جديدة ذات قيمة مضافة تستقطب زبناء جدد، وتلبي الحاجيات المتنامية للمستفيدين من خدماتها، ومن أجل كسب استحقاق ريادة الوكالة في مجالها على المستوى الإقليمي، والرفع من تنافسيتها في خدمة إشعاع النموذج المغربي، سيتم العمل على المشاريع الخمسة التالية :

المشروع 102. تطوير خدمات جديدة : ماب تي في، ماب أوديو، ماب فوتو، ماب أنفوغرافي

المشروع 103. إحداث وحدة متنقلة للبث المباشر عبر الأقمار الاصطناعية

المشروع 104. مواكبة ترسيم اللغة الأمازيغية بإطلاق بوابة للوكالة بالأمازيغية

المشروع 105. إنجاز موقع mapmedia من أجل تسويق وبيع منتوجات الوكالة

المشروع 106. رقمنة الأرشيف والرصيد الوثائقي للوكالة

مؤشرات المجال

يتوخى من خلال استراتيجية القطاع 2012 - 2016، تحقيق المؤشرات التالية في مجال صحافة الوكالة:

- مضاعفة الإنتاج الإعلامي للوكالة
- إضافة خدمات جديدة بمعدل واحدة كل سنة
- إرتفاع رقم المعاملات بمعدل 5% سنويا
- مضاعفة عدد الشراكات واتفاقيات التعاون
- إطلاق القناة الإخبارية
- إحداث أقطاب دولية
- إحداث أقطاب جهوية

مجال التواصل المؤسساتي والتعاون الدولي

تقديم

يتميز المغرب بتقدم متصاعد لمسلسل الإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وكذلك بانفتاحه الخارجي المتواصل، مما يجعل منه نموذجا للإشعاع الإقليمي والدولي، وهو ما يشكل تربة خصبة لتطوير العلاقات والتعاون مع الدول الصديقة، والمؤسسات الدولية، التي تشجع مواصلة إنجاح هذا النموذج.

وأمام تعدد الوسائط الإعلامية، ووفرة المعلومات التي ترسم صورة المغرب داخليا وخارجيا، سواء كانت صحيحة أو كانت مرتبطة بأحكام ناتجة عن معايير غير منصفة، فإن وزارة الاتصال بحكم اختصاصاتها تواجه رهانا أساسيا، وتحديا رئيسا لاتخاذ السياسات والوسائل المناسبة لدعم إشعاع النموذج المغربي، وتصحيح بعض الأحكام غير المنصفة، وتمتين العلاقات العامة والتعاون والشراكة القائمة بين المؤسسات العمومية والرسمية داخل المغرب وخارجه.

لذلك سطرت استراتيجية الوزارة 2012-2016 عددا من التدابير من أجل تعزيز آليات التواصل الخارجي وتقوية المحتوى الإخباري حول المغرب بالنشر الإلكتروني، وتطوير علاقات التواصل والانفتاح مع الفضائيات ووكالات الأنباء، والسعي إلى احتضان أكبر عدد ممكن من التظاهرات الدولية.

الهدف الاستراتيجي للمجال

تقوية إشعاع المغرب بالخارج وتعزيز آليات التواصل والعلاقات العامة والتعاون والشراكة ،

أوراش ومشاريع المجال

ستعمل الوزارة، في إطار المقاربة التشاركية، على إنجاز مجموعة من المشاريع والإجراءات ضمن ستة أوراش :

1. تقوية آليات الرصد الإخباري والتفاعل مع الصحافة الأجنبية
2. الإسهام في إشعاع صورة المغرب إعلاميا في الخارج
3. القضية الوطنية
4. تنمية وتنظيم التواصل الحكومي
5. التعاون الدولي الثنائي والمتعدد الأطراف
6. تقوية الحضور الإلكتروني المؤسساتي والإسهام في الحفاظ على الذاكرة الوطنية

وتتوزع المشاريع المتعلقة بمجال التواصل المؤسساتي والتعاون الدولي في نطاق هذه الاستراتيجية على أربعة وثلاثين (34) مشروعا موزعة كما يلي :

الورش 28. تقوية آليات الرصد الإخباري والتفاعل مع الصحافة الأجنبية

لقد أصبح المغرب موضوعا لمتابعة واهتمام واسعين، خاصة على صعيد الصحافة الأجنبية، وهو ما يستدعي مواصلة الجهود لتقوية وتأهيل آليات رصد صورة بلادنا بالخارج، وتوفير المعلومة الموثوق بها والعاكسة لحقيقة ما يجري ببلادنا.

لذلك ستعمل الوزارة على إطلاق المشاريع التالية :

المشروع 107. صياغة مشروع متكامل لتتبع ورصد الإعلام الدولي بمختلف وسائطه

المشروع 108. تطوير عمل خلية التتبع وتحديث آليات عملها

المشروع 109. رقمنة عملية إعداد الملف الصحفي الإلكتروني

الورش 29. الإسهام في إشعاع صورة المغرب إعلاميا في الخارج

أثبتت المقاربة الاستباقية والهجومية نجاعتها في تقديم صورة للمغرب للخارج، تعكس حقيقة نوعية الحراك الإصلاحي المتفاعل داخله، وتترجم حقيقة النموذج المغربي الآخذ في التبلوربشكل متصاعد ومتدرج.

ومواكبة لذلك ستعمل الوزارة على إنجاز أربعة مشاريع هي :

المشروع 110. تنظيم حملة تواصلية للتعريف بإصلاحات وأوراش المملكة عبر قنوات دولية

المشروع 111. تنظيم رحلات صحفية إلى المملكة لفائدة الصحافة العربية والأجنبية

المشروع 112. حضور الملتقيات الدولية المؤثرة على صورة المغرب والمرتبطة بالقطاع

المشروع 113. جرد المنظمات والتقارير الدولية التي تهم صورة المغرب ووضع آلية لرصدها والتفاعل معها

الورش 30. القضية الوطنية

تعتبر قضية الصحراء المغربية القضية الوطنية في مكانة في سلم أولويات بلادنا، وبفعل تماسك الخطاب الإعلامي حول عدالة قضيته وما يحققه من قبول في المحافل الدولية، ستواصل الوزارة نفس النهج المدافع عن عدالة قضيتنا، وذلك من خلال المشاريع التالية :

المشروع 114. إعداد تصور إعلامي متكامل حول قضية الصحراء المغربية، رصدا وتفاعلا

المشروع 115. تنظيم زيارات إعلامية ميدانية للأقاليم الجنوبية لفائدة الصحفيين والمنظمات غير الحكومية

المشروع 116. إطلاق بوابة وطنية حول الصحراء المغربية

المشروع 117. إضافة صنف الإنتاج الصحافي الحساني ضمن مسابقة الجائزة الوطنية للصحافة

المشروع 118. تنظيم عروض سينمائية خارج المغرب للأفلام التي تتناول القضية الوطنية

المشروع 119. إعداد إصدارات وتشجيع الإنتاج السينمائي حول القضية الوطنية

المشروع 120. دعم إنتاج أفلام وثائقية حول الثقافة والتاريخ والمجال الصحراوي الحساني

الورش 31. تنمية وتنظيم التواصل الحكومي

بغرض تقوية المواكبة الإعلامية لمؤشرات الأداء الحكومي خلال الفترة 2012-2016 ، وتفعيلا للمقاربة التشاركية في ميدان التواصل الحكومي وتعزيزا لسياسة الانفتاح والقرب بشأن العمل الحكومي، سيتم العمل على إنجاز سبعة مشاريع هي :

المشروع 121. تطوير الندوة الصحفية الأسبوعية مع إشراك قطاعات وزارية أخرى

المشروع 122. إرساء مواعيد منتظمة للتواصل مع الصحافة

المشروع 123. إعداد مشروع منشور جديد للسيد رئيس الحكومة وفق مقاربة تشاركية بهدف تطوير وتقوية التواصل الحكومي

المشروع 124. إعداد مشروع دليل التواصل الحكومي

المشروع 125. تنسيق التواصل الحكومي وتقديم الدعم والمرافقة في التدبير الإعلامي للمؤتمرات والتظاهرات الدولية

المشروع 126. المساهمة في تأطير وتنسيق عمل المكلفين بملف التواصل بمختلف القطاعات الوزارية وإعداد برنامج تكوين لفائدتهم

المشروع 127. إنجاز دراسة من أجل رصد صورة العمل الحكومي وتقييم أدائها التواصلي

الورش 32. التعاون الدولي الثنائي والمتعدد الأطراف

مسايرة لنهج بلادنا في مجال التعاون الدولي ودعما لانفتاحها على محيطها الإفريقي، وتعزيزا لفاعليتها في نطاق المنظمات الدولية في المجال الإعلامي ستعمل بلادنا على المشاريع التالية:

المشروع 128. تعزيز التعاون والشراكة مع الدول الأجنبية والمنظمات والهيآت الدولية، وخاصة للنهوض بالتعاون الإعلامي المغربي – الإفريقي

المشروع 129. تتبع وأجرأة الاتفاقيات الدولية الخاصة بالقطاع

المشروع 130. تنظيم زيارات تواصلية إلى دول أجنبية

المشروع 131. تتبع وتفعيل نتائج الزيارات المتبادلة

الورش 33. تقوية الحضور الإلكتروني المؤسساتي والإسهام في الحفاظ على الذاكرة الوطنية

تأهيلا لموقع www.maroc.ma باعتباره الموقع الرسمي للمملكة المغربية، والموقع المرجعي لرواد اللأنترنيت بخصوص استيقاء الأخبار والمعطيات الخاصة ببلدنا، ولأهمية التوثيق بوصفه أنجع وسيلة للحفاظ على الذاكرة المؤسساتية والإعلامية لبلادنا، ستعمل الوزارة على مواصلة تقوية الحضور الإلكتروني والمؤسساتي وإسهام في الحفاظ على الذاكرة الوطنية من خلال المشاريع التالية:

المشروع 132. إطلاق صيغة جديدة للبوابة الوطنية وفق مواصفات دولية

المشروع 133. إعادة بناء موقع الوزارة وإعادة تبويبه وإغناء مضامينه وتقديم خدمات تفاعلية

المشروع 134. فتح نوافذ للتفاعل عبر شبكات التواصل الاجتماعي

المشروع 135. إطلاق نسخ لمواقع الإنترنت خاصة بالأجهزة الذكية والمحمولة

المشروع 136. تثمين الرصيد الإكنوغرافي عبر رقمنته وإحداث قاعدة وطنية للوثائق المصورة

المشروع 137. تطوير التعاون مع مؤسسة "أرشيف المغرب" و"المكتبة الوطنية للمملكة المغربية" والمركز الوطني للتوثيق

المشروع 138. تأهيل فضاء التوثيق والمكتبة بالوزارة لتقديم خدمات توثيقية للقطاع واعتماد نظام معلوماتي للتدبير الوثائقي للأرشيف الراهن

المشروع 139. إعداد مشروع معرض بالوزارة، للإعلام والاتصال وكذا للرصيد الإكنوغرافي

المشروع 140. ترجمة النصوص القانونية خاصة، وإصدارات الوزارة عامة

مؤشرات المجال

يتوخى من خلال استراتيجية القطاع 2012 - 2016، تحقيق المؤشرات التالية في مجال التواصل المؤسساتي والتعاون الدولي:

- تحديث آليات وبرمجيات الرصد داخل الوزارة بنسبة80%
- إنجاز تقرير سنوي حول العمل الحكومي
- تطور ترتيب المغرب ضمن موشر الأمم المتحدة لجاهزية "الحكومة الإلكترونية" ب 30 درجة
- إبرام 5 اتفاقيات للتعاون الدولي في قطاع الاتصال
- مضاعفة الزيارات الإعلامية للأقاليم الجنوبية
- إقامة معرض سنوي

مجال التكوين والتكوين المستمر

تنويع وتأهيل مؤسسات التكوين والتكوين المستمر في القطاع

تقديم

أدى تطور المشهد الإعلامي بالمغرب، وانفتاحه على سياسة التحرير، وضمان حريات الصحافة والإعلام بشكل أكبر خلال السنوات الأخيرة، إلى زيادة الطلب على الموارد البشرية المؤهلة.

كما أصبح السياق المتميز بتطوير الإنتاج السينمائي الوطني، وتصوير الأفلام الأجنبية في المغرب، وكذا تحرير القطاع السمعي البصري، يفرض سد الفراغ الحاصل في الموارد البشرية المختصة في هذا القطاع، من خلال تأسيس معهد متخصص في مهن السمعي البصري والسينما، يوفر بالموازاة تكوينا في مهن الإشهار استجابة لحاجيات الفاعلين في هذا القطاع، والذين يرون في تطوير التكوين الأساسي المرتبط بتخصصهم أولوية لتحصين القطاع، وضمان دوامه واستمراره، إضافة إلى إغنائه كي يتمكن من تحقيق قيمة مضافة.

هذه التطورات المتسارعة للقطاع، تقتضي تمكين الموارد البشرية من برامج التكوين المستمر وإعادة التكوين في جميع مهن الإعلام والاتصال، من أجل ضمان التطور المستمر للمؤسسات الإعلامية.

أما بالنسبة للتكوين المستمر، ستعمل الوزارة ضمن استراتيجية القطاع 2012-2016 على تنزيل اتفاقية التكوين المستمر لفائدة كافة الصحفيين بشراكة مع النقابة الوطنية للصحافة المغربية والفيدرالية المغربية لناشري الصحف، كما ستعمل على إحداث برامج للرفع من قدرات الصحفيين مواكبة للتحولات التي يعرفها القطاع وطنيا ودوليا.

الهدف الاستراتيجي للمجال

تنويع وتأهيل مؤسسات التكوين والتكوين المستمر في القطاع،

أوراش ومشاريع المجال

ستعمل الوزارة، في تشارك وانفتاح واسعين، وكذلك عبر المعهد العالي للإعلام والاتصال وكذا المعهد العالي لمهن السينما والسمعي البصري، على إنجاز مجموعة من المشاريع والإجراءات ضمن **ستة أوراش :**

1. إصلاح القوانين والتشريعات
2. الدراسات والندوات
3. دعم التكوين المستمر لفائدة الصحفيين
4. تنويع وتطوير العرض التكويني
5. تأهيل المعهد العالي للإعلام والاتصال والرفع من قدراته
6. تأهيل المعهد لمهن السمعي البصري والسينما والرفع من قدراته

وقد حظي مجال التكوين والتكوين المستمرفي نطاق هذه الاستراتيجية بتسعة عشر(19) مشروعا موزعة على الأوراش التالية :

الورش 34. إصلاح القوانين والتشريعات

المشروع 141. في إطار تأهيل المعهد العالي لمهن السمعي البصري والسينما كمؤسسة للتعليم العالي غير تابعة للجامعات تحت وصاية وزارة الاتصال، واعتبارا لأهمية التكوين الأساسي والمستمر والتأهيل و البحث العلمي والتنمية، ستعمل الوزارة على إطلاق المشاريع التالية :

المشروع 142. إعداد المرسوم المحدث بموجبه المعهد العالي لمهن السمعي البصري والسينما كمؤسسة للتعليم العالي غير تابعة للجامعات تحت وصاية وزارة الاتصال

المشروع 143. إعداد إطار قانوني لإحداث الأكاديمية العليا للإعلام والاتصال كمؤسسة مندمجة تعنى بالتكوين الأساسي والمستمر والتأهيل، وكذا بالبحث العلمي والتنمية

المشروع 144. مراجعة النظام الداخلي للمعهد العالي للإعلام والاتصال

الورش 35. الدراسات والندوات

مواصلة لدور البحث العلمي في مواكبة السياسات العمومية ستطلق الوزارة مشروعين هما :

المشروع 145. إنجاز دراسة أولية حول الأكاديمية العليا للإعلام والاتصال

المشروع 146. تنظيم مناظرة وطنية حول التكوين في مجال الإعلام والاتصال

الورش 36. دعم التكوين المستمر لفائدة الصحفيين

اعتبارا لأهمية التكوين والتكوين المستمر في الرفع من مهنية الصحافة وتعزيز تنافسيتها، ستولي الوزارة عناية خاصة لفرص التكوين المستمر للعاملين بمهن الصحافة والإعلام وتفرض على شركائها الالتزام بمقومات التدريب الإعلامي الفعال، انطلاقا من ضرورة تحديد وتحليل الفجوة القائمة لدى المتدربين، وبما يراعي تطلعاتهم لارتقاء المهني

لذا سيتم ، وفق استراتيجية القطاع 2012-2016، على إرساء مؤسسة تقوم بالتنسيق بين مختلف معاهد التكوين الأساسي لمهن الصحافة والإعلام، من أجل ضمان الجودة وتطوير برامج

التكوين وفق حاجيات المحيط الاجتماعي والاقتصادي، تشرف على البحث العلمي المرتبط بتنمية القطاع، وعلى التعاون الدولي القائم من أجل تبادل الخبرات وتأهيل التكوين، كما تقوم باعتماد برامج التكوين الأساسي والتكوين المستمر بجميع المؤسسات الخاصة بمهن وعلوم الإعلام والتواصل، وتضع دفاتر تحملات المعاهد الخاصة المرتبطة بالقطاع.

وفي هذا الصدد تم اعتماد المشاريع التالية :

المشروع 147. مأسسة عمليات التكوين المستمر لفائدة الصحفيين المهنيين من خلال إبرام اتفاقية بهذا الخصوص وأجرأتها

المشروع 148. دعم قدرات المقاولات الصحفية الجهوية بتعاون مع ISIC وإبرام اتفاقيات لمراكز تكوين جهوية

المشروع 149. تنظيم رحلات تكوينية للصحفيين المغاربة وكتاب الرأي إلى بعض الدول والمنظمات الأجنبية

الورش 37. تنويع وتطوير العرض التكويني

في إطار سياسة تنويع التخصصات التي توفرها المؤسسات العمومية والخاصة للطلبة، وتمكنها من لعب دورها الإيجابي في التنمية وضمان حقوق المواطنين في الأخبار والمساعدة على مواكبة وفهم جميع القضايا الراهنة والمستجدات، وفي إطار الشراكة والتعاون مع جميع الفاعلين الممثلين لهذه المهن بشكل عضوي في تكوين الطلبة، وبغرض ضمان جودة التكوين في جميع المؤسسات، العمومية والخاصة، ستعمل الوزارة على تحقيق المشاريع التالية :

المشروع 150. إعداد دليل خاص بالمعاهد وعروض التكوين في القطاع

المشروع 151. إحداث شعبة للتكوين في مهن الإشهار بالمعهد العالي لمهن السمعي البصري والسينما

المشروع 152. فتح تكوينات متخصصة بسلك الماستر بالمعهد العالي للإعلام والاتصال

المشروع 153. إدماج التخصصات المرتبطة بالتواصل والإعلام الإلكتروني بالتكوين الأساسي لمهنيي الإعلام والاتصال

الورش 38. تأهيل المعهد العالي للإعلام والاتصال والرفع من قدراته

تفعيلا للدور المنوط بالمعهد العالي للإعلام والاتصال ومواكبة لتطوره واستكمال هياكله والنهوض به ستعمل الوزارة على:

المشروع 154. تأهيل بنيات المعهد العالي للإعلام والاتصال لمواكبة تطوره وتفعيل نظام الماستر والدكتوراه

المشروع 155. استكمال تكوين هياكل مجلس مؤسسة المعهد العالي للإعلام والاتصال وانتظام انعقادها

المشروع 156. تحديث تجهيزات المعهد العالي للإعلام والاتصال وتطوير التعاون والشراكة وطنيا ودوليا

المشروع 157. إطلاق مرصد الدراسات واستطلاع الرأي بالمعهد العالي للإعلام والاتصال

الورش 39. تأهيل المعهد العالي لمهن السمعي البصري والسينما والرفع من قدراته

تثمينا للجهود المبذولة لإرساء المعهد العالي لمهن السمعي البصري والسينما ستعمل الوزارة على مستوى :

المشروع 158. تتبع وإنهاء ورش بناء ISMAC

المشروع 159. تنزيل مقتضيات الإطار القانوني للمعهد العالي لمهن السمعي البصري والسينما

المشروع 160. تجهيز المعهد العالي لمهن السمعي البصري والسينما واقتناء المعدات

مؤشرات المجال

يتوخى من خلال استراتيجية القطاع 2012 - 2016، تحقيق المؤشرات التالية في مجال التكوين والتكوين المستمر:

- رفع عدد الطلبة بالمعهد العالي للإعلام والاتصال بنسبة 25 بالمائة
- إطلاق تكوينين جديدين بسلك الماستر
- إحداث تخصصين جديدين بالتكوين الأساسي لمهنيي الإعلام والاتصال
- إنهاء ورش بناء ISMAC
- تنظيم 3 زيارات تكوينية في السنة لفائدة الصحفيين
- إنجاز مركز التكوين بوجدة
- تجهيز ISMAC بنسبة 100%
- تحديث بنيات ISIC بنسبة 50%

مجال الإشهار

تقديم

أصبح الإشهار مصدرا رئيسيا لتمويل القطاع السمعي البصري العمومي والخاص، وبالرغم من وجود قواعد تنظيمية أملتها إكراهات تحرير القطاع السمعي البصري، سنة 2002، فإن الصناعة الإشهارية ما زالت عاجزة عن مواكبة وثيرة التطور الذي يعرفه سوق الإشهار في المغرب، حيث يعاني هذا القطاع من قلة المداخيل المرتبطة به والتي لا ترقى لما يتطلبه تحقيق النمو وتعزيز النموذج الاقتصادي، إضافة إلى المنافسة الشرسة للقنوات الأجنبية، وكذا ضعف البنيات التحتية، وقلة الأطر المؤهلة.

وفي أفق تمكين قطاع الإشهار من المساهمة الفعالة في دعم وتنمية وسائل الإعلام التي يمولها، وتعزيز النموذج الاقتصادي للمقاولات الإعلامية، فإنه يتوجب العمل على إعادة النظر في طريقة عمل هذا القطاع وذلك بحمايته في فضاء المنافسة الدولية، وتشجيع التقنين الذاتي، واتخاذ التدابير المشجعة على الاستثمار في القطاع.

وتقوم إستراتيجية الوزارة 2012-2016 على مستوى قطاع الإشهارعلى تأهيل وتنمية هذا القطاع بمختلف أنواعه؛ عبر صياغة المقتضيات القانونية الخاصة بالإشهار في الصحافة؛ وتشجيع المهنيين على خلق آليات التنظيم الذاتي لقطاع الإشهار بما يضمن الشفافية وتكافؤ الفرص؛ وتشجيع المهنيين على وضع ميثاق أخلاقي للمهنة؛ ووضع نظام جديد آلي لتدبير الإعلانات والعمل على الوصول إلى مقترحات لتحسين أثمنة الإعلانات الإدارية.

الهدف الاستراتيجي للمجال:

عصرنة وتطوير قطاع الإشهار وتعزيز تنافسيته وشفافيته وتنمية النموذج الاقتصادي،

أوراش ومشاريع المجال

ستعمل الوزارة، في تشارك وانفتاح واسعين، على إنجاز مجموعة من المشاريع والإجراءات ضمن **ثلاثة أوراش :**

1. إصلاح القوانين والتشريعات
2. إصلاح تدبير الإعلانات القانونية والقضائية والإدارية
3. دعم وتنمية القطاع

ويتوزع مجال الإشهار على عشر (10) مشاريع موزعة على ثلاثة أوراش وذلك كما يلي :

الورش 40. إصلاح القوانين والتشريعات

في سياق تأهيل وتنمية قطاع الإشهار سيتم العمل على الصعيد القانوني على صياغة المقتضيات القانونية الخاصة بالإشهار في الصحافة. وعلى المستوى التنظيمي ستم العمل على وضع آليات تنظيمه الذاتي بما يضمن الشفافية وتكافؤ الفرص؛ وتشجيع المهنيين على وضع ميثاق أخلاقي للمهنة؛ ستعمل الوزارة على تأهيل وإصلاح المنظومة القانونية على الشكل التالي :

المشروع 161. تحيين النصوص التنظيمية التي تهم قطاع الإشهار بالمغرب

المشروع 162. إعداد مرسوم خاص بالإعلانات القانونية والقضائية والإدارية للعمل على معالجة مشاكل تدبيرها الحالية

الورش 41. إصلاح تدبير الإعلانات القانونية والقضائية والإدارية

نظرا لما تشكله الإعلانات القانونية والقضائية والإدارية الواردة من الإدارات العمومية من أهمية بوصفها أحد مصادر تمويل الصحف وبغرض التغلب على ما يطبع نظام تدبيرها من اختلالات سينصب جهد الوزارة على المشاريع التالية :

المشروع 163. إنجاز دراسة حول الإعلانات القانونية والقضائية والإدارية

المشروع 164. مراجعة مسطرة توزيع الإعلانات الإدارية وإعادة تنظيم سعرها بشراكة مع الناشرين

المشروع 165. مساعدة المقاولات الصحفية على استخلاص مستحقات عملية نشر الإعلانات بتفعيل العمل بصندوق "النهوض بالفضاء السمعي البصري وبالإعلانات وبالنشر العمومي"

الورش 42. دعم وتنمية القطاع

بغرض تجاوز الصعوبات التي تعترض الصناعة الإشهارية والتي ما زالت تحول دون قيامها بدورها في مواكبة وثيرة التطور الذي يعرفه سوق الإشهار في المغرب، ولتقوية تنافسيتها مع القنوات الفضائية التي تستفيد من القانون في المغرب، وبغرض تقوية التفاعل بين تنظيم القطاع وتقنينه وتنظيمه الذاتي، والعمل على تشجيع الاستثمار في الإشهار، وفق قواعد تقوم على الشفافية والمنافسة الشريفة، تضطلع الوزارة بإنجاز المشاريع التالية :

المشروع 166. إعداد اتفاقية لدعم الهيئآت المهنية ومساعدتها على تنظيم قطاع الإشهار

المشروع 167. تشجيع المهنيين على وضع آليات للتنظيم الذاتي وصياغة ميثاق ينظم القطاع

المشروع 168. إحداث شعبة للتكوين في مهن الإشهار

المشروع 169. إعداد مشروع مكتب التحقق من الروجان والإشهار بشراكة مع المهنيين

المشروع 170. إحداث جائزة الإبداع الإشهاري التي ستكافئ أفضل عمل إشهاري في السنة والأكثر تميزا لإذكاء روح المنافسة الشريفة والاجتهاد والابتكار

مؤشرات المجال

يتوخى من خلال استراتيجية القطاع 2012 - 2016، تحقيق المؤشرات التالية في مجال الإشهار:

- تتويج أفضل إبداع في مجال الإشهار بشكل سنوي
- تنمية سوق الإشهار بنسبة 10%
- توسيع عدد الجرائد المستفيدة من نشر الإعلانات بنسبة 50%

مجال الإدارة والحكامة

تقديم

يتطلب تنزيل مختلف الأوراش والمشاريع ضمن استراتيجية 2012-2016 أن تعمل وزارة الاتصال على تنزيل ورش كبير من أجل تأهيل بنياتها وتجديد مقرها وإحداث إصلاحات عميقة في فضاءات العمل، وتعزيزها بالتجهيزات المعلومياتية والمكتبية الملائمة وإعادة توزيع مواردها البشرية، إضافة إلى وضع آليات التدبير والحكامة، مما مَكَّن من التأثير إيجابيا على مردودية العاملين بالوزارة.

كما ستعمل الوزارة في إطارإعادة تجديد مديريات جهوية للوزارة، على استكمال إنجاح برنامج اللامركزية في قطاع الاتصال، وضمان تواجد الوزارة في عموم التراب الوطني، والتعريف بمجالات انخراطها وأنشطتها.

الهدف الاستراتيجي للمجال:

> **تحديث الإدارة ورفع مردودية ونجاعة الخدمات وتفعيل دور المديريات الجهوية، وإرساء آليات الحكامة في التدبير والتتبع لكافة المؤسسات والشراكات والاتفاقيات،**

أوراش ومشاريع المجال

ستعمل الوزارة، في إطار مراقبة تشاركية، وخاصة مع المؤسسات التابعة للقطاع وكذلك كافة الشركاء، على إنجاز مجموعة من المشاريع والإجراءات ضمن **خمسة أوراش:**

1. إرساء آليات الحكامة في التدبير والتتبع
2. تثمين الموارد البشرية بالوزارة وتجويد تدبيرها
3. تحسين ظروف العمل

4. تجويد التدبير ورفع المردودية
5. تحديث الإدارة

وينتظم مجال الإدارة والحكامة ضمن واحد وثلاثين (31) مشروعا موزعة على خمسة أوراش المذكورة أعلاه وذلك وفقا لما يلي :

الورش 43. آليات الحكامة في التدبير والتتبع

من أجل ضمان تدبير أمثل للموارد البشرية يرتكز على تنظيم فعال للكفاءات، من خلال دليل مرجعي للوظائف والكفاءات (REC)، ستواصل الوزارة مجهوداتها بغرض الملاءمة بين توقعات احتياجاتها وتحسين قدرات العاملين بها، للرفع من مردوديتهم.

ولهذا الغرض ستعمل على إطلاق المشاريع التالية :

المشروع 171. إرساء نظام التدبير بالنتائج واعتماد الميزانية المهيكلة حول البرامج

المشروع 172. ترشيد استثمار الموارد المالية وإجراء عملية تدقيق مالي

المشروع 173. تحيين وتتبع منظومة الشراكات والاتفاقيات

المشروع 174. مأسسة الحوار مع الشركاء الاجتماعيين

المشروع 175. إعداد وتوقيع عقد برنامج مع جمعية الشؤون الاجتماعية للموظفين بالوزارة

المشروع 176. تنظيم وضبط التدبير المالي وإصدار دليل مسطري بخصوص ذلك

المشروع 177. تفعيل وتتبع مؤسسات الحكامة بالمؤسسات تحت الوصاية

المشروع 178. إتمام هيكلة المفتشية العامة بالوزارة وتفعيل عملها

الورش 44. تثمين الموارد البشرية بالوزارة وتجويد تدبيرها

مواصلة لسياسة الاعتراف بما تقوم به الموارد البشرية من مجهودات في النهوض بقطاع الاتصال ستواصل الوزارة عملها لتثمين مواردها البشرية وتأهيل العنصر البشري لتحفيزه والرفع من مردوديته والنهوض بظرف عملهم والارتقاء بالأعمال الاجتماعية المخصصة لهم، ولهذه الغاية ستعمل الوزارة على انجاز المشاريع التالية :

المشروع 179. إعداد مشروع للتواصل الداخلي

المشروع 180. تحيين الدليل المرجعي للوظائف والكفاءات REC وإعداد واعتماد نظام التدبير التوقعي للوظائف والكفاءات GPEC

المشروع 181. إنجاز هندسة التكوين وإطلاق عمليات التكوين الوظيفي بما فيها اللغات للأطر والمسؤولين

المشروع 182. إعداد وتنفيذ اتفاقيات التعاون مع شركاء متخصصين في التكوين الوظيفي

المشروع 183. متابعة ملف التغيب غير المشروع وفق منشور رئيس الحكومة

المشروع 184. إعداد قرارات خاصة بالتداريب والتكوين المستمر لفائدة موظفي الوزارة

المشروع 185. إنجاز المفتشية العامة لتقرير متعلق بالموارد البشرية بالوزارة وتتبع توصياته

المشروع 186. تنظيم يوم الموظف بشكل سنوي

الورش 45. تحسين ظروف العمل

ستعمل الوزارة على إيجاد بيئة للعمل محفزة وداعمة للعنصر البشري، وذلك بإشراك الفرقاء الاجتماعين وجمعية الأعمال الاجتماعية، وكذلك ستعمل على بنهج سياسة الأبواب المفتوحة بين المسؤولين والموظفين وهذا لا يتأتى إلا من خلال المشاريع التالية :

المشروع 187. إتمام أشغال تهيئة الوزارة وتحسين ظروف العمل

المشروع 188. توفير ولوجيات لذوي الاحتياجات الخاصة

المشروع 189. الرفع من جودة المعدات المعلوماتية وخدمات الربط بالإنترنت

المشروع 190. تتبع أشغال تهيئة المركز الاصطيافي إموزار وإطلاق الاستفادة من خدماته

المشروع 191. بناء مركب اجتماعي لفائدة موظفات وموظفي الوزارة

المشروع 192. بناء مقر المديرية الجهوية بالعيون

الورش 46. تجويد التدبير والتنظيم الإداريين بالوزارة

بغرض الرفع من النجاعة ومواكبة التحولات، وتبسيطا للمساطر وتوفير الدلائل والنماذج المسهلة للعمل ودعما للجهوية ستعمل الوزارة على تنفيذ المشاريع التالية :

المشروع 193. إعداد هيكلة جديدة للوزارة للرفع من النجاعة ومواكبة التطورات

المشروع 194. إنجاز المذكرات والدلائل الوظيفية والمسطرية لمختلف المهام الإدارية والمالية ووضع مؤشرات لأهم الخدمات الإدارية وتتبعها

المشروع 195. تنظيم عمل المديريات الجهوية واعتماد برنامج عمل خاص بها

المشروع 196. إعداد تقرير نصف سنوي شامل لتتبع المشاريع المبرمجة

الورش 47. تحديث الإدارة وتسريع تحولها الإلكتروني

يتوقف إنجاح هذه الاستراتيجة بكل أوراشها على مضاعفة الجهود الرامية إلى تجويد التدبير وتحديث الإدارة والرفع من مردوديتها وهو ما يستدعي تعزيز الحكامة والتدبير الإلكتروني للمعطيات والخدمات وذلك عبر ما يلي :

المشروع 197. إرساء النظام الإلكتروني لتتبع الحضور

المشروع 198. اعتماد وإطلاق العمل بالنظام الآلي لتدبير الإرساليات

المشروع 199. إطلاق الخدمات الإدارية المباشرة عبر شبكة الأنترنيت e-services

المشروع 200. إطلاق نظام آلي لتدبير تلقي الشكايات e- réclamations

المشروع 201. إعتماد مشروع المعالجة الإلكترونية للوثائق GED

مؤشرات المجال

يتوخى من خلال استراتيجية القطاع 2012 - 2016، تحقيق المؤشرات التالية في مجال الإدارة والحكامة:

- رفع نسبة تنفيذ الترقيات في الرتبة وفي الدرجة ب20%
- خفض مصاريف الاستقبال والفندقة ب50%
- إعتماد 5 دلائل وظيفية
- إنجاز 3دلائل لثلاث خدمات إدارية
- بناء أو تجديد 3 مقرات جهوية
- تقرير نصف سنوي لتتبع المشاريع المبرمجة
- 3خدمات إدارية مباشرة عبر شبكة الأنترنيت e-services
- 3 حصص تكوينية في السنة لفائدة موظفي الوزارة
- تحديث التجهيزات بنسبة 70%
- تدقيق مالي كل سنتين

خاتمة

إن استراتيجية وزارة الاتصال 2012-2016 تأتي في سياق العمل على تنزيل الجيل الثاني من الإصلاحات في قطاع الصحافة والإعلام والاتصال، والتي سرع من وتيرتها دستور 2011، في إطار من التعاون والشراكة بين مختلف المؤسسات الدستورية، وكذا في إطار تفعيل المقاربة التشاركية بين الوزارة ومختلف المتدخلين والفاعلين في القطاع. جيل ثاني من الإصلاحات يضع ضمن رهاناته الرئيسية تأسيس منظومة إعلامية وطنية، في مختلف أبعادها وحواملها، ترتكز على مبادئ الحرية والمسؤولية والتنافسية والمهنية والإنتاجية والإبداع الخلاق.